



الوقائع المصرية

جمهورية مصر العربية - عدد ١٢٠٠٠٠ - تاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

(العدد ١٢٠٠٠٠) الصادر في ليوم الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ - ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ (السنة ١٢٤٤)

شُرر سوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣

بتعديل المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن

باسم ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقر

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الزراعية ، المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٧ وبالمراسم بقوانين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ و ١٦٧ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١٦١ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥١ والمرسومين بقوانين رقمي ٢٠٤ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ؛

على ما أقره مجلس الدولة ؛

أبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

باسم بما هوأت ؛

مادة ١ - يستبدل بنس المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه النص الآتي :

"مادة ١٦ - كل مخالفة لأحكام القرار المشار اليه في المادة ١٢ تكون مخالفة بكيفية انتاج بذرة نقاوى القطن أو التصرف فيها أو نقلها وما قبلها من تكبيرها بالحاس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة أشهر وما قبلها من تكبيرها بما قبلها من ثلاثين جنيناً ولا تجاوز خمسين جنيناً أو بأحدى مائتين العقوبتين .

ويُلزم المخالف فضلاً عن ذلك بغرامة قدرها جنينان عن كل قنط أو كدور فنظار لم يتم حله لل نقاوى طبقاً لأحكام القرار المذكور ، وغرامة قدرها خمسة وعشرون قرناً عن كل إردب من البذرة النقاوى يحصل التصرف فيه أو نقله بالمخالفة لأحكام هذا القرار ويحكم في هذه الحام بمصادرة نصف البذرة بلجان الحكومة .

وكل مخالفة أخرى لأحكام القرار المشار اليه يعاقب مرتكبها بالحيد مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً وغرامة لا تجاوز خمسة جنينات أو بأحد هاتين العقوبتين .

مادة ٢ - نُقل وزراء الزراعة والداخية والمالية والاقتصاد والعد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما .

صدر بقصر عابدين في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (١٠ فبراير سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

نحاصر لوصى العرش الموقر

وزير المالية والاقتصاد وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

سيد الجليل إبراهيم العمري هليان حافظ سعد هجيب لواء (امح)

وزير الزراعة وزير العدل

سيد الزاقي سيد محمد هسني